



تقرير الاستقرار النقدي

الربع الرابع 2024

Central Bank of Iraq

Statistics & Research Department

Monetary & Financial Stability Division

البنك المركزي العراقي

دائرة الإحصاء والأبحاث

قسم الاستقرار النقدي والمالي

تقرير الاستقرار النقدي

(الربع الرابع 2024)

Monetary Stability Report

(Fourth Quarter 2024)

البنك المركزي العراقي

2024

الاسم: (تقرير الاستقرار النقدي/ الربع الرابع 2024) / العدد الأول.
الوصف: العاصمة بغداد - البنك المركزي العراقي / يصدر بشكل فصلي أربع مرات في السنة/ بدأ إصداره
في عام 2024.

العنوان: البنك المركزي العراقي - شارع الرشيد - بغداد - العراق.

هاتف: 8165171

ص. ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: cbi@cbi.iq

وصف التقرير

يصدر تقرير الاستقرار النقدي بصورة دورية، عادة كل ثلاثة أشهر، لتوفير رؤية شاملة عن الأداء النقدي في الاقتصاد العراقي من خلال تحليل بعض المؤشرات التي من خلالها يمكن الوقوف على الواقع النقدي للعراق.

يمكنكم الاقتباس من التقرير وفق الصيغة الآتية:

البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار النقدي الربع الرابع 2024، العدد الثاني، بغداد، 2024.

ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً الى العنوان الآتي:

Mfs.dept@cbi.iq

الطبعة العربية / البنك المركزي العراقي 2024

الغلاف والتصميم / البنك المركزي العراقي / قسم الاستقرار النقدي والمالي

المحتويات	الصفحة
المقدمة	أ
المستخلص	أ - ب
1. الفصل الأول: تحليل تطور متغيرات الاستقرار النقدي في العراق	1
1.1 صافي الاحتياطيات الأجنبية ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار النقدي	1
2.1 حجم المقبوضات النقدية وأثرها على صافي الاحتياطيات الأجنبية وحجم العملة المصدرة	2
3.1 السحوبات النقدية (المدفوعات) اللازمة لتغطية الإنفاق العام وأثرها على حجم العملة المصدرة	3
4.1 حجم الأثر بين المدفوعات والمقبوضات النقدية وأثره على التضخم وسعر الصرف الموازي	4
5.1 مكونات الأساس النقدي	5
1.5.1 جانب الموجودات من الميزانية	5
2.5.1 جانب المطلوبات من الميزانية	6
6.1 حجم عرض النقد وأثره على الاستقرار النقدي	7
7.1 سعر السياسة النقدية	8
8.1 الاحتياطي الإلزامي	9
2. الفصل الثاني: تحليل تطور مؤشرات الاستقرار النقدي	10
1.2 معايير الاستقرار النقدي	10
1.1.2 معامل الاستقرار النقدي بناءً على مرونة النقود للتغيرات في الناتج	10
2.1.2 فائض المعروض النقدي	11
3.1.2 معامل الاستقرار النقدي بناءً على مرونة عرض النقد لتغيرات الأسعار	12
4.1.2 المضاعف النقدي	13
5.1.2 حجم الإفراط النقدي	14
6.1.2 سرعة دوران النقود	15
2.2 معايير كفاية الاحتياطيات الأجنبية	16
1.2.2 نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة	16
2.2.2 نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع M2	17

18	3.2.2 مؤشر تغطية الاستيرادات
19	3.2 مؤشرات الانضباط المالي
19	1.3.2 نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الإجمالي
20	2.3.2 نسبة الإنفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي

الصفحة	قائمة الأشكال
1	الشكل (1) المقبوضات النقدية وتقلبات أسعار النفط وأثرهما على صافي الاحتياطيات الأجنبية
2	الشكل (2) حجم المقبوضات النقدية وأثرها على صافي الاحتياطيات الأجنبية وحجم العملة المصدرة
3	الشكل (3) السحوبات النقدية اللازمة لتغطية الإنفاق العام وأثرها على حجم العملة المصدرة
4	الشكل (4) الأثر بين المدفوعات والمقبوضات النقدية وتأثيره على التضخم وسعر صرف السوق
5	الشكل (5) صافي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي والمحلية وأثرهما على الأساس النقدي
6	الشكل (6) العملة في التداول واحتياطيات المصارف وأثرهما على الأساس النقدي
7	الشكل (7) حجم عرض النقد وأثره على الاستقرار النقدي
8	الشكل (8) سعر السياسة النقدية والتضخم
9	الشكل (9) أثر تغير نسبة الاحتياطي الإلزامي على التضخم
10	الشكل (10) معامل الاستقرار النقدي
11	الشكل (11) فائض المعروض النقدي
12	الشكل (12) معامل الاستقرار النقدي بناءً على مرونة عرض النقد لتغيرات الاسعار
13	الشكل (13) المضاعف النقدي
14	الشكل (14) حجم الإفراط النقدي
15	الشكل (15) سرعة دوران النقود
16	الشكل (16) نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة
17	الشكل (17) نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع M2
18	الشكل (18) مؤشر تغطية الاستيرادات
19	الشكل (19) نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الإجمالي
20	الشكل (20) نسبة الإنفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي

المقدمة:

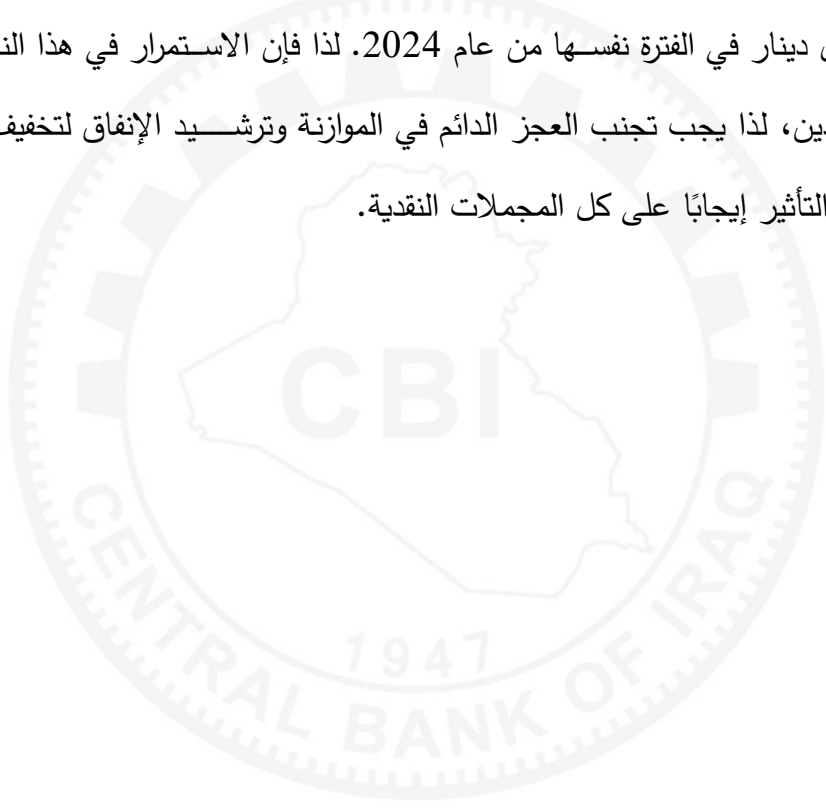
يُعد البنك المركزي العراقي الجهة المسؤولة عن ضمان الاستقرار النقدي، الذي يمثل إحدى الركائز الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز الثقة بالنظام المالي للدولة، ويُجسّد هذا الاستقرار قدرة البنك على إدارة السياسة النقدية بفعالية لتحقيق أهدافه المتعددة، مثل الحفاظ على استقرار الأسعار وقيمة العملة المحلية، ولتحقيق ذلك يستخدم البنك مجموعة من الأدوات التقليدية كـ (الاحتياطي الإلزامي، عمليات السوق المفتوح، وسعر إعادة الخصم)، إضافة إلى أدوات غير تقليدية يتم اللجوء إليها عند الحاجة. كما إن تعزيز الاستقرار النقدي يُسهم في دعم الثقة بالعملية الوطنية ويشجع على زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومن هذا المنطلق يهدف التقرير إلى تحليل الواقع النقدي في العراق عبر دراسة المؤشرات النقدية ذات العلاقة.

المستخلص:

في إطار سعيه لتعزيز الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي، وسّع البنك المركزي العراقي خلال الفصل الأخير من عام 2024 نطاق عملياته الخاصة بالتعقيم النقدي، مما أدى إلى ارتفاع المقبوضات النقدية من (19.36) ترليون دينار إلى (23.44) ترليون دينار مقارنة بالفصل نفسه من عام 2023. واعتمد البنك بشكل رئيسي على الاحتياطيات الأجنبية لتحقيق هذا الهدف، حيث حافظت هذه الاحتياطيات على مستوياتها المعيارية، إذ غطت استيرادات البلد لمدة 13 شهراً، وشكلت (130.1%) من إجمالي العملة المصدرة في نفس الفترة.

ورغم زيادة الإنفاق العام بنسبة (5.7%)، انخفضت كمية العملة المصدرة بنسبة (0.9%) لتبلغ (100.54) ترليون دينار، مما أسهم في تراجع عرض النقد الواسع (M2) بنسبة (3.8%). كما شهد معدل التضخم انخفاضاً من (4.0%) في الفصل الرابع من عام 2023 إلى (2.8%) في نفس الفصل من عام 2024، وهو ما يعكس نجاح البنك في إدارة السيولة النقدية بفعالية، عبر إعادة تفعيل سعر السياسة النقدية ورفع نسبة الاحتياطي الإلزامي. ويُعد هذا الانخفاض في معدل التضخم مؤشراً على بيئة اقتصادية أكثر استقراراً.

أما على صعيد المالية العامة، فهناك حاجة ملحة إلى انضباط مالي أكبر من قبل السياسة المالية، وذلك من خلال تبني قواعد مالية صارمة تضمن استدامة المالية العامة، وترتبط نمو الإنفاق العام بنمو الإيرادات غير النفطية. فيتضح أن الحكومة أنفقت ما يعادل (58.19%) من الناتج المحلي الإجمالي في الفصل الرابع من عام 2024، وهو ارتفاع يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي. كما أن تزايد النفقات العامة من دون تغطية كافية من الإيرادات قد يرفع من مستويات الدين العام، إذ ارتفع إجمالي الدين من (143.6) ترليون دينار في الفصل الرابع من عام 2023 إلى (154) ترليون دينار في الفترة نفسها من عام 2024. لذا فإن الاستمرار في هذا النهج المالي قد يُفاقم أعباء الدين، لذا يجب تجنب العجز الدائم في الموازنة وترشيد الإنفاق لتخفيف حجم الدين العام ومن ثم التأثير إيجاباً على كل المجلات النقدية.



الفصل الأول

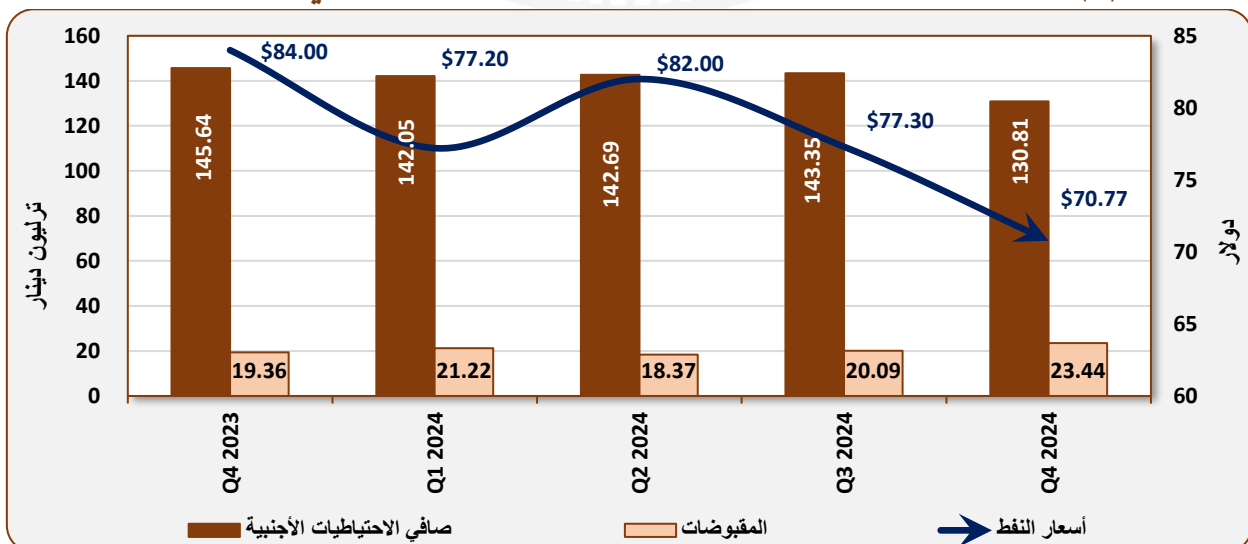
تحليل تطور تغيرات الاستقرار النقدي في العراق

يخضع الاستقرار النقدي في العراق لمجموعة من المتغيرات التي تشكل مستوياته وتعتمد شدة تقلبات هذه المتغيرات على مخرجات القطاع الحقيقي والمالي في الاقتصاد والآتي يوضح تطور هذه المتغيرات:

1.1 صافي الاحتياطيات الأجنبية ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار النقدي:

تتأثر صافي الاحتياطيات الأجنبية بقرارات البنك المركزي العراقي المتعلقة بالحفاظ على قيمة العملة المحلية، مما يجعل لها دوراً مهماً في استقرار النظام النقدي والقدرة على مواجهة الصدمات والوفاء بالتزامات اتجاه المؤسسات المالية الدولية. كما أن صافي الاحتياطيات ترتبط بشكل مباشر بحجم الإيرادات النفطية، وبالتالي فإن تقلبات أسعار النفط العالمية تؤثر بشكل كبير على صافي الاحتياطيات الأجنبية، كما أن حجم التعقيم النقدي يؤثر عكسياً بصافي الاحتياطيات الأجنبية، والشكل (1) يبين أن صافي الاحتياطيات الأجنبية سجلت انخفاضاً بنسبة (10.18%) في الفصل الرابع من عام 2024 مقارنة بالفصل ذاته من عام 2023، ليبلغ (130.81) ترليون دينار، ويُعزى هذا الانخفاض إلى لجوء البنك المركزي العراقي إلى سحب السيولة النقدية من السوق عبر تكثيف عمليات التعقيم النقدي بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي، ما أدى إلى ارتفاع المقبوضات النقدية من (19.36) ترليون دينار إلى (23.44) ترليون دينار خلال الفترة نفسها. كما أسهم تراجع أسعار النفط من (84) دولارًا إلى (70.77) دولارًا في تقليص حجم الاحتياطيات الأجنبية خلال نفس المدة.

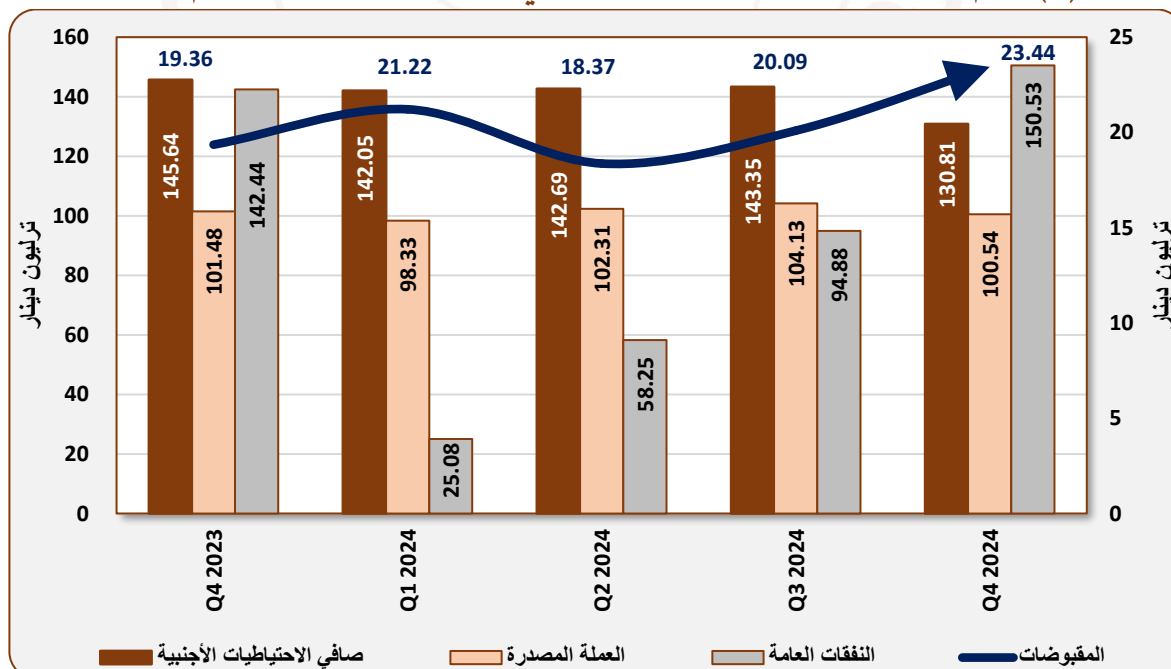
الشكل (1) المقبوضات النقدية وتقلبات أسعار النفط وأثرهما على صافي الاحتياطيات الأجنبية



2.1 حجم المقبوضات النقدية وأثرها على الاحتياطيات الأجنبية وحجم العملة المصدرة:

تمثل المقبوضات النقدية مجموع العملة المحلية التي يحصل عليها البنك المركزي العراقي من مصادر مختلفة أبرزها بيع العملة الأجنبية، لذا يمكن أن يؤثر حجم المقبوضات النقدية على كل من الاحتياطيات الأجنبية وحجم العملة المصدرة، إذ أن زيادة المقبوضات النقدية من قبل البنك المركزي العراقي يمارس آثار إيجابية على العملة المصدرة (باتجاه انخفاضها) وبالتالي الحفاظ على الاستقرار النقدي، لكن يكون أثرها سلبياً على انخفاض حجم الاحتياطيات الأجنبية، والشكل (2) يوضح وجود ارتفاع في الإنفاق العام بنسبة (5.7%) ليرتفع من (142.44) ترليون دينار إلى (150.53) ترليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024 مقارنة بالفصل نفسه من عام 2023، مما تطلب زيادة التعقيم النقدي لذا ارتفعت المقبوضات من (19.36) ترليون دينار إلى (23.44) ترليون دينار للفترة ذاتها، وهذا أدى الى انخفاض العملة المصدرة من (101.48) إلى (100.54) ترليون دينار، مما استنزف جزء من صافي الاحتياطيات الأجنبية، مما أدى إلى انخفاضها من (145.64) إلى (130.81) ترليون دينار.

الشكل (2) حجم المقبوضات النقدية وأثرها على صافي الاحتياطيات الأجنبية وحجم العملة المصدرة

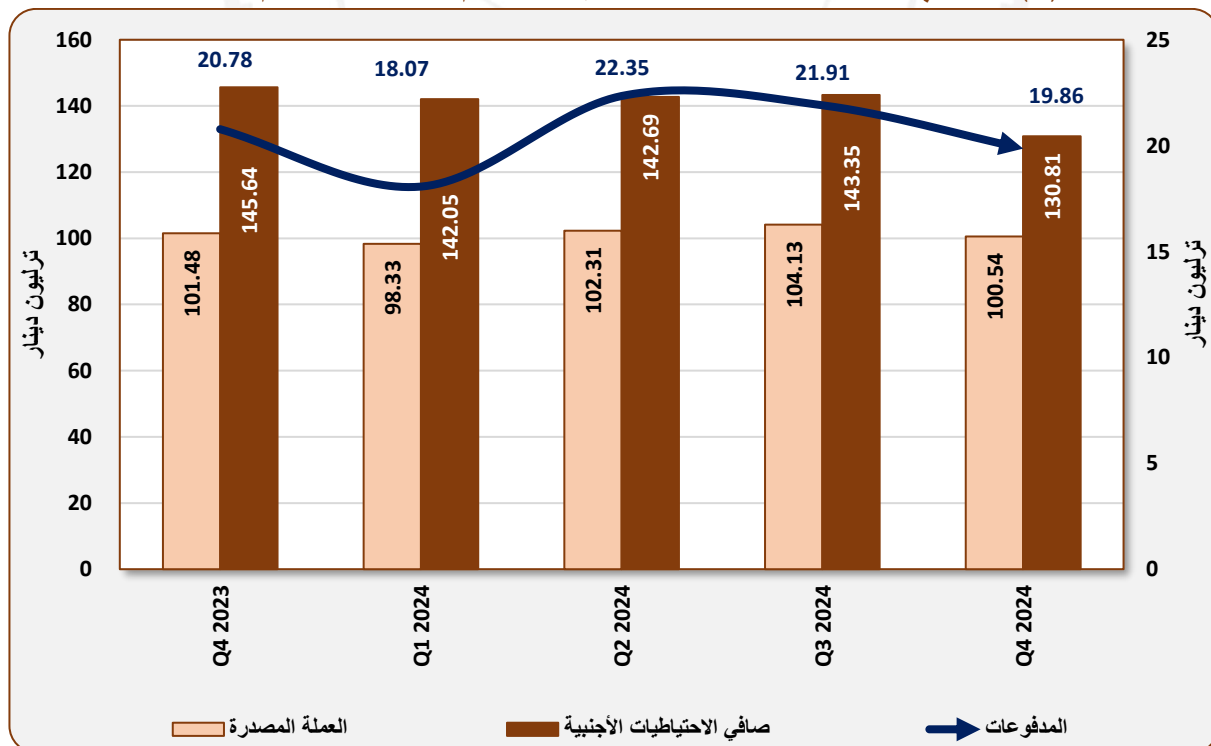


* البيانات المذكورة هي رصيد متراكم وتقاس بما يظهر في نهاية المدة.

3.1 السحوبات النقدية (المدفوعات) اللازمة لتغطية الإنفاق العام وأثرها على حجم العملة المصدرة:

تمثل السحوبات النقدية مقدار المدفوعات النقدية من العملة المحلية التي يدفعها البنك المركزي العراقي لتغطية النفقات العامة، والتي يحصل على العملة الأجنبية مقابلها، وهي تعمل على زيادة صافي الاحتياطات الأجنبية، فأن ارتفاع المدفوعات النقدية اللازمة لتغطية النفقات يؤدي الى زيادة حجم العملة المصدرة والعكس في حالة الانخفاض. والشكل (3) يبين أنَّ المدفوعات النقدية انخفضت من (20.78) ترليون دينار للفصل الرابع من عام 2023 الى (19.86) ترليون دينار للفصل نفسه من عام 2024، نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط، مما سبب انخفاض في صافي الاحتياطات الأجنبية من (145.64) ترليون دينار الى (130.81) ترليون دينار في ذات المدة، كما أن انخفاض المدفوعات النقدية سبب في انخفاض العملة المصدرة من (101.48) ترليون دينار الى (100.54) ترليون دينار للمدة نفسها، وأن هذا الانخفاض له أثر إيجابي على الاستقرار النقدي لأنها لا تتطلب المزيد من عمليات التعقيم النقدي.

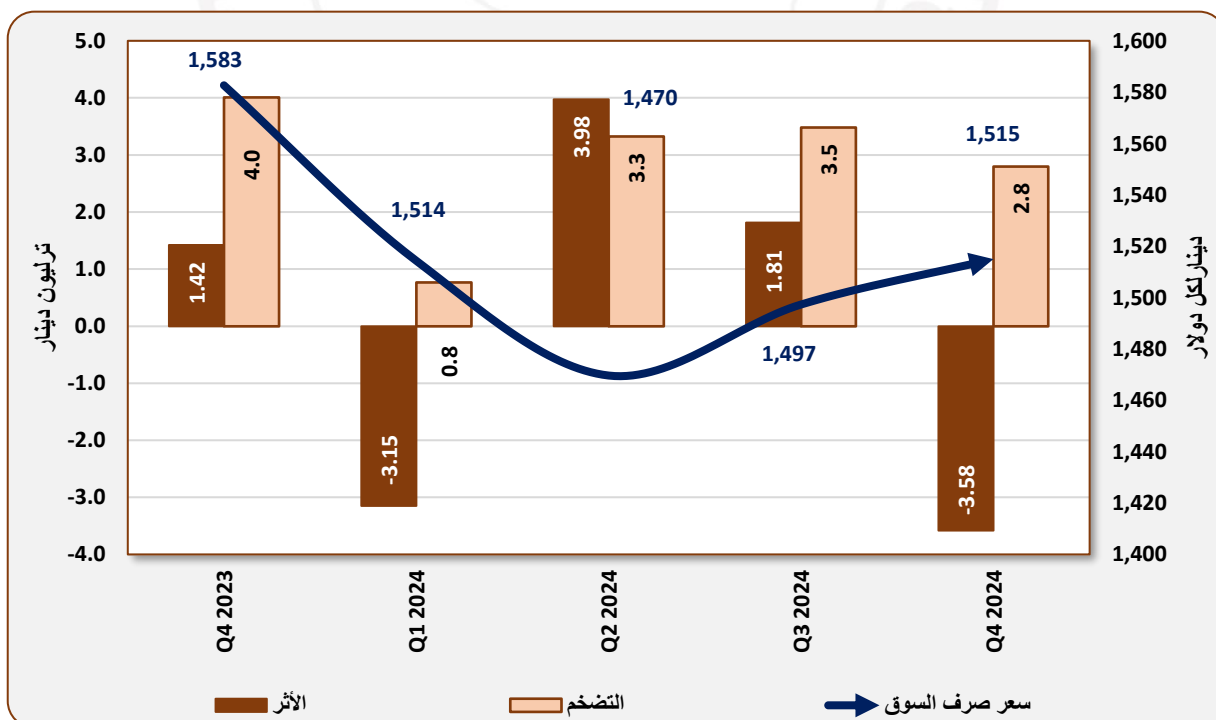
الشكل (3) السحوبات النقدية اللازمة لتغطية الإنفاق العام وأثرها على حجم العملة المصدرة



4.1 الأثر بين المدفوعات والمقبوضات النقدية وتأثيره على التضخم وسعر صرف السوق:

أن الأثر يمثل المدفوعات النقدية مطروح منه المقبوضات النقدية من قبل البنك المركزي العراقي، فإذا كان الأثر بين المدفوعات والمقبوضات النقدية سالب وهذا يشير إلى أن المقبوضات النقدية أكبر من المدفوعات النقدية من البنك المركزي العراقي والذي يدل على وجود تعقيم أكبر الذي له أثر إيجابي على سعر صرف السوق والعكس يدل على انخفاض التعقيم. والشكل (4) يبين أن الفارق بين المدفوعات والمقبوضات النقدية (الأثر النقدي) قد انخفض من (1.42) ترليون دينار في الفصل الرابع من عام 2023 إلى (-3.58) ترليون دينار في نفس الفصل من عام 2024، مما يشير إلى أن حجم المقبوضات النقدية قد تجاوز حجم المدفوعات، نتيجة زيادة عمليات التعقيم النقدي. كذلك شهد معدل التضخم تراجعاً من (4%) إلى (2.8%) خلال الفترة ذاتها، بالتوازي مع انخفاض سعر صرف الدولار في السوق من (1,583) دينار لكل دولار إلى (1,515) دينار لكل دولار خلال الفترة ذاتها، مما يعكس تحسناً نسبياً في قيمة الدينار العراقي واستقراراً نقدياً أفضل.

الشكل (4) الأثر بين المدفوعات والمقبوضات النقدية وتأثيره على التضخم وسعر صرف السوق



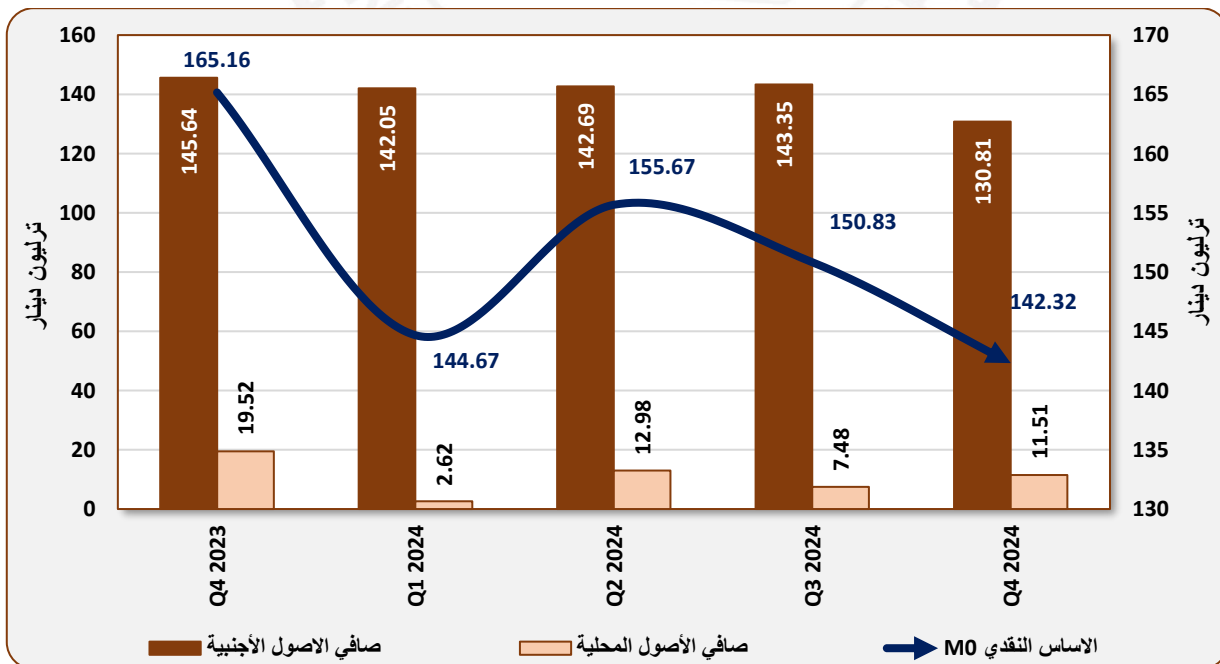
5.1 مكونات الأساس النقدي:

يمثل الأساس النقدي الميزانية المصغرة للبنك المركزي العراقي وله دور مهم في الحفاظ على الاستقرار النقدي، ويظهر في جانبين الموجودات والمطلوبات من ميزانية البنك المركزي العراقي وهي كالاتي:

1.5.1 الأساس النقدي من جانب الموجودات في ميزانية البنك المركزي العراقي:

ويتمثل في صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي العراقي مضاف إليه صافي الأصول المحلية، أن صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي العراقي يمثل الجزء الأكبر من جانب الموجودات للأساس النقدي، أن العلاقة الطردية بين الأساس النقدي وصافي الاحتياطيات الأجنبية تحكم بصافي الائتمان المحلي المقدم من قبل البنك المركزي العراقي للحكومة المركزية والأخير مرتبط بأوضاع المالية العامة والتي تحرك مكونات الأساس النقدي في جانب المطلوبات. والشكل (5) يبين أن صافي الأصول الأجنبية انخفض من (145.64) ترليون دينار في الفصل الرابع من عام 2023 الى (130.81) ترليون دينار للفصل نفسه من عام 2024 وبنسبة انخفاض (10.18%) مما سبب في انخفاض الأساس النقدي بنسبة (13.8%) لينخفض من (165.16) ترليون دينار الى (142.32) ترليون دينار للمدة نفسها. فضلا عن انخفاض صافي الأصول المحلية من (19.52) ترليون دينار الى (11.51) ترليون دينار.

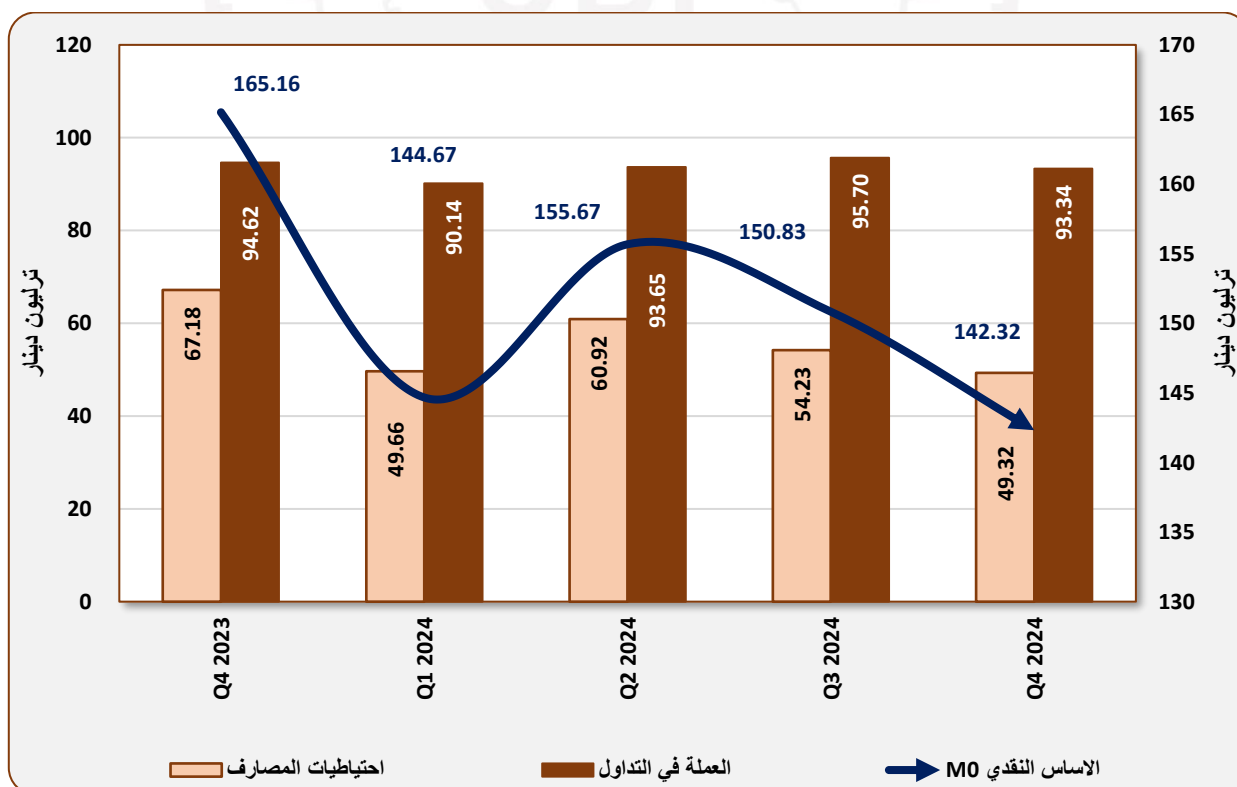
الشكل (5) صافي الاحتياطيات الأجنبية والمحلية للبنك المركزي العراقي وأثرهما على الأساس النقدي



2.5.1 الأساس النقدي من جانب المطلوبات في ميزانية البنك المركزي العراقي:

يشير الأساس النقدي في جانب المطلوبات الى النقود الاحتياطية وما يسمى بالنقود فائقة القوة ويتمثل في حجم كل من العملة في التداول واحتياطيات المصارف (الفائض والإلزامي)، فإن العملة في التداول تمثل الجزء الأكبر من جانب المطلوبات للأساس النقدي (M0) مضافاً إليها الاحتياطي الفائض والإلزامي، فإن زيادة العملة في التداول تؤدي الى ارتفاع الأساس النقدي. والشكل (6) يبين أنَّ العملة في التداول انخفضت بنسبة (1.3%) في الفصل الرابع من عام 2024 مقارنة مع الفصل نفسه في العام السابق، كما أن احتياطيات المصارف (الفائض والقانوني) انخفضت من (67.18) ترليون دينار الى (49.32) ترليون دينار للمدة نفسها وبنسبة انخفاض (26.6%)، مما سبب انخفاض الأساس النقدي من (165.16) ترليون دينار في الفصل الرابع من عام 2023 الى (142.32) ترليون دينار للفصل نفسه من عام 2024، وهذا يعود الى سياسة البنك المركزي العراقي في ضبط مناسيب السيولة للتأثير في المستوى العام للأسعار.

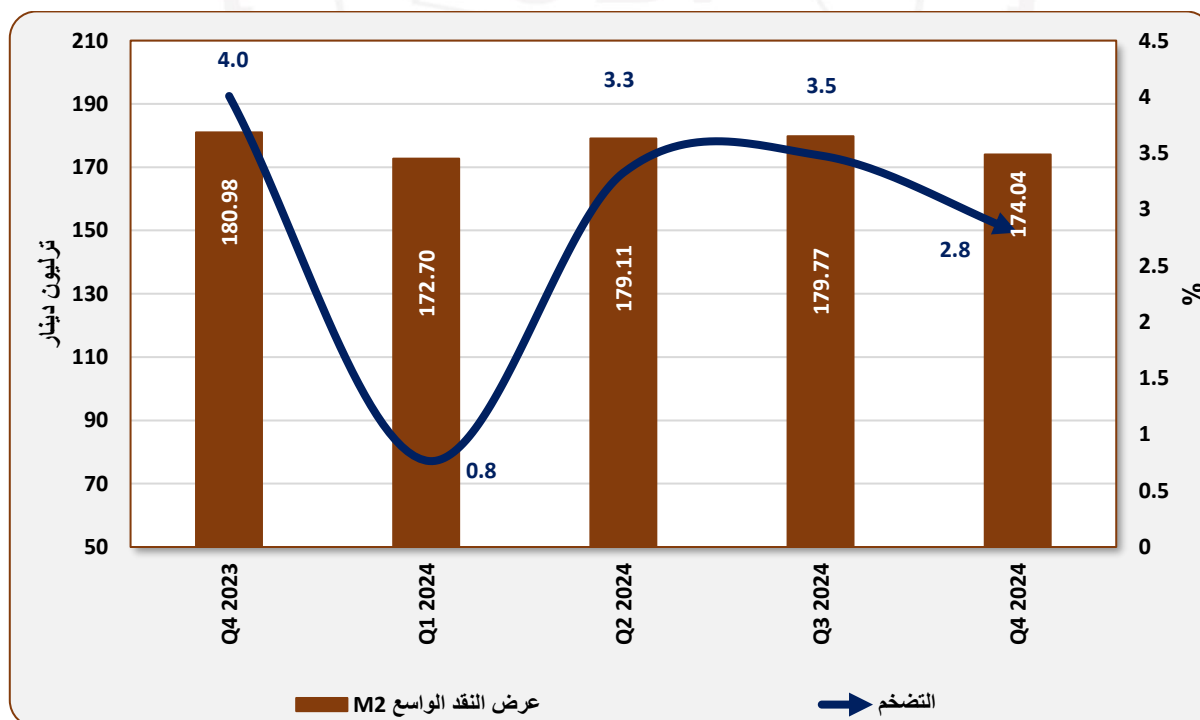
الشكل (6) العملة في التداول واحتياطيات المصارف وأثرهما على الأساس النقدي



6.1 حجم عرض النقد وأثره على الاستقرار النقدي:

تأثر الاستقرار النقدي بشكل كبير بحجم عرض النقد، فعندما يزيد عرض النقد بمعدل يفوق النمو الاقتصادي الحقيقي يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار ما يسبب التضخم، في المقابل إذا كان عرض النقد أقل من اللازم لدعم النشاط الاقتصادي فقد يؤدي ذلك إلى تراجع الطلب الكلي مما يسبب انكماش الأسعار ومن ثم يقود ذلك إلى الانكماش الاقتصادي ومن ثم الركود الاقتصادي. لذا يتحقق الاستقرار النقدي عندما يتوازن عرض النقد مع الطلب على النقود في الاقتصاد، مما يؤدي إلى استقرار الأسعار ومن ثم استقرار بقيمة العملة، وتعزيز الثقة في النظام المالي، والشكل (7) يبين انخفاضاً ملحوظاً في عرض النقد الواسع M2 بنسبة (3.8%) في الفصل الرابع من عام 2024 مقارنة بالفصل نفسه من عام 2023، مما أدى إلى انخفاض التضخم من (4%) في الفصل الرابع من عام 2023 إلى (2.8%) للفصل نفسه من عام 2024، هذا يشير إلى أن البنك المركزي العراقي قد نجح في إدارة المعروض النقدي بطريقة فعالة.

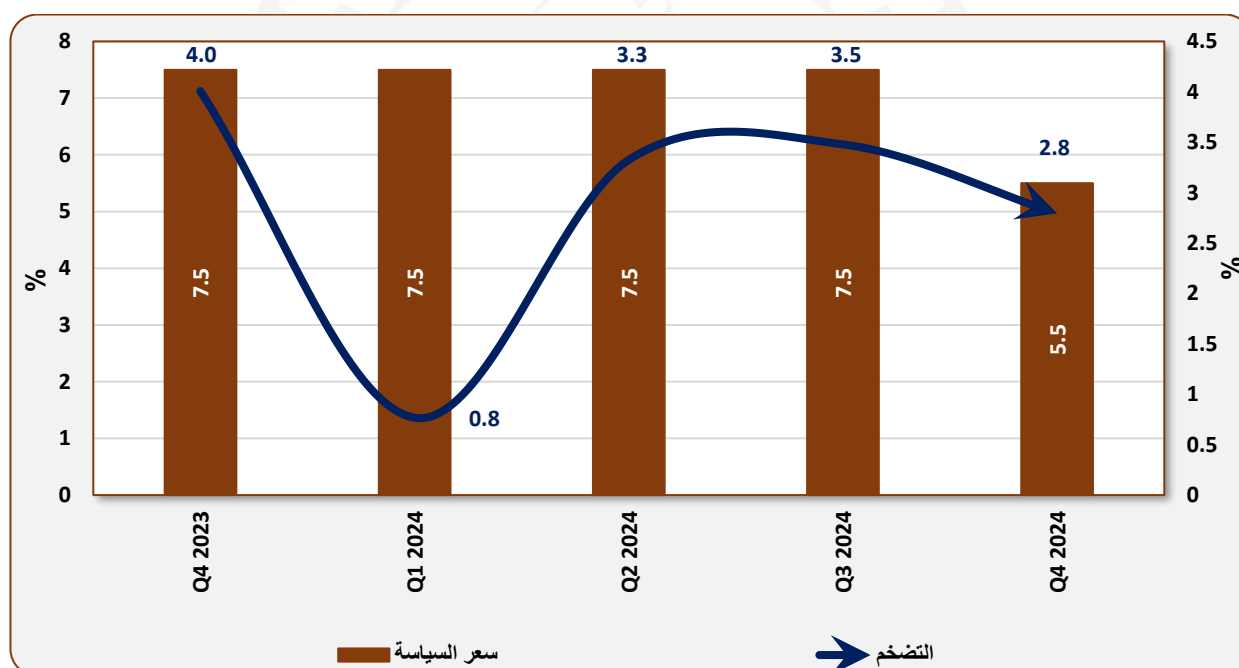
الشكل (7) حجم عرض النقد وأثره على الاستقرار النقدي



7.1 سعر السياسة النقدية:

يُعد سعر السياسة النقدية بأنه سعر الفائدة المرجعي الذي يحدده البنك المركزي العراقي للتأثير في كلف الاقتراض والإقراض في الاقتصاد ومن ثم التحكم في مستويات السيولة والتضخم والنمو في الاقتصاد، وقد تم رفع سعر السياسة من 4% الى 7.5% لشهر حزيران من عام 2023. والشكل (8) يبين العلاقة العكسية بين سعر السياسة والتضخم، فانه بعد أن رفع البنك المركزي العراقي لسعر السياسة من 4% الى 7.5% للفصل الرابع من عام 2024، أدى الى استجابة الاقتصاد في تباطؤ ولكن بمعدلات اقل للتضخم إذ انخفض من 4% الى 2.8% للمدة نفسها، هذا الانخفاض في التضخم يؤكد فعالية السياسة النقدية في الحفاظ على الاستقرار النقدي.

الشكل (8) سعر السياسة النقدية والتضخم

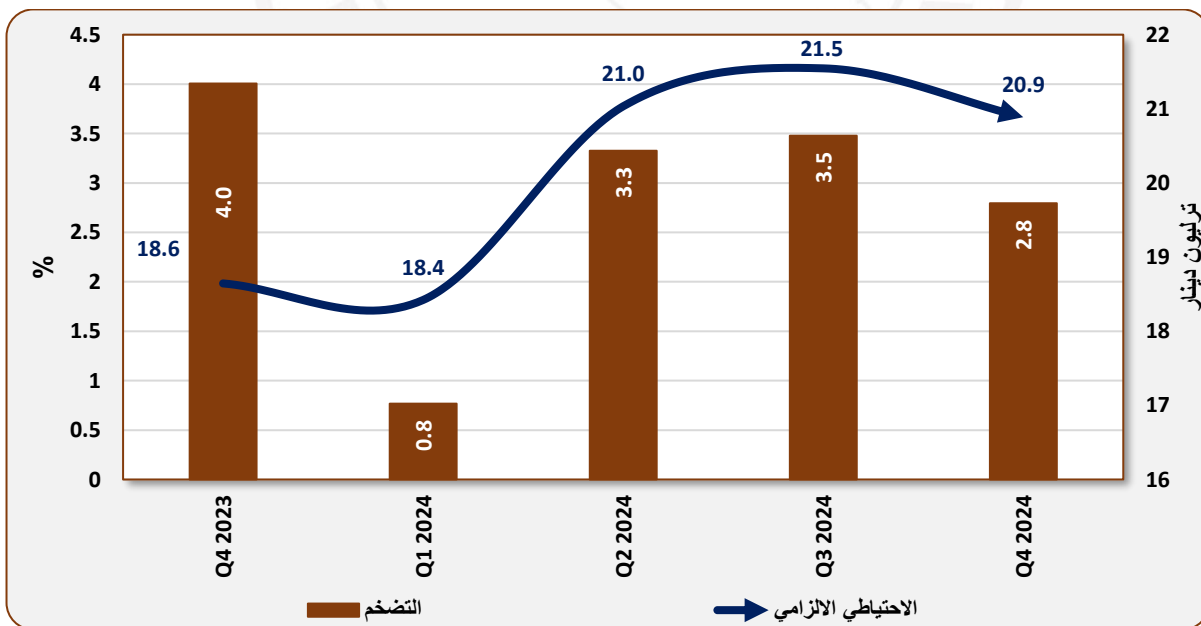


8.1 الاحتياطي الإلزامي:

يمثل الاحتياطي الإلزامي نسبة مئوية من ودائع العملاء التي يجب على المصارف الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي، ويضمن الاحتياطي الإلزامي قدرة البنوك على تلبية طلبات السحب النقدي للعملاء في أي وقت. عندما يروم البنك المركزي الى اتباع سياسة نقدية توسعية يخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي، فإن ذلك يعني أن البنوك يمكنها إقراض المزيد من الأموال، مما يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي، والعكس صحيح، عندما يتبع البنك المركزي العراقي سياسة نقدية انكماشية يرفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، فإن ذلك يقلل من قدرة البنوك على الإقراض، مما يؤثر في مقدار السيولة بالتالي يؤثر في معدل التضخم.

قام البنك المركزي العراقي برفع الاحتياطي الإلزامي مما أدى الى ارتفاع حجم الاحتياطي الإلزامي من (18.6) ترليون دينار في الفصل الرابع من عام 2023 الى (20.9) ترليون دينار في الفصل نفسه من عام 2024، الأمر الذي قيد المصارف في عملية منح الائتمان النقدي الى القطاع الخاص وساهم في تحقيق استقرار أكبر في الأسعار حيث انخفض معدل التضخم من (4%) الى (2.8%) للمدة نفسها، هذا الانخفاض في التضخم يدعم بيئة اقتصادية أكثر استقرارًا، وكما موضح في الشكل (9).

الشكل (9) أثر تغير نسبة الاحتياطي الإلزامي على التضخم



الفصل الثاني

تحليل تطور مؤشرات الاستقرار النقدي

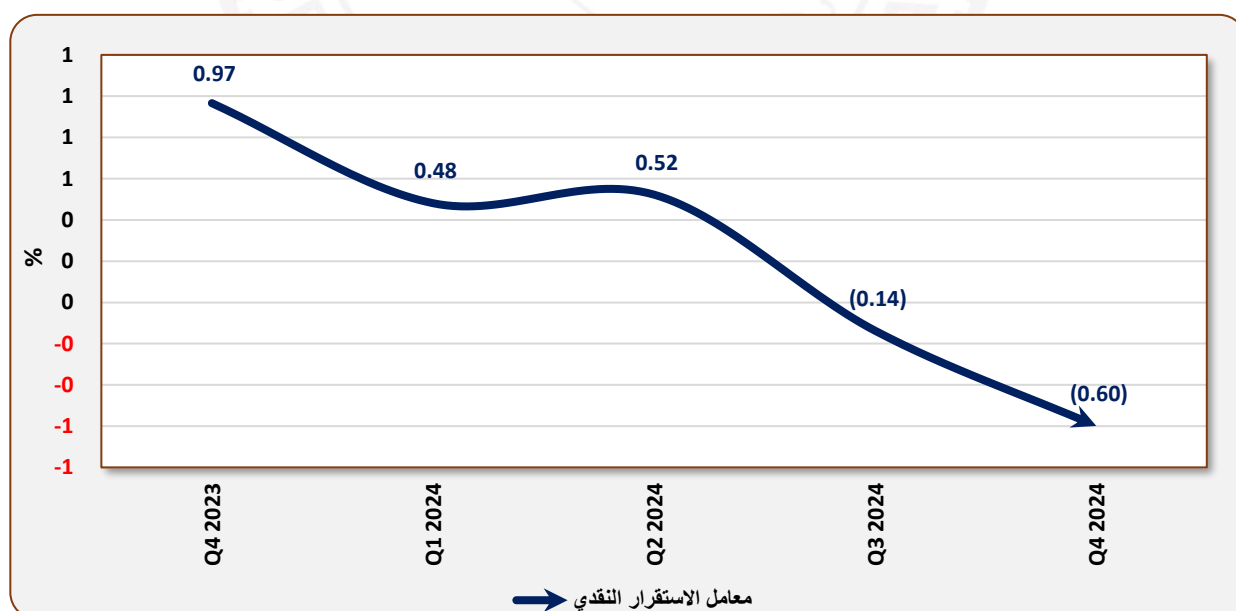
يهدف هذا المحور إلى تقديم نظرة شاملة للمؤشرات الرئيسية التي تستخدم لقياسه، وسيتم التركيز بشكل خاص على معايير الاستقرار النقدي، وكفاية الاحتياطيات الأجنبية، والانضباط المالي ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي.

1.2 معايير الاستقرار النقدي:

1.2.1 معامل الاستقرار النقدي بناءً على مرونة النقود للتغيرات في الناتج¹:

يُعبّر معامل الاستقرار النقدي عن العلاقة بين نمو عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 ونمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ويُستخدم لتقييم الاستقرار النقدي في الاقتصاد، والشكل (10) يبين أنَّ معامل الاستقرار النقدي بلغ (0.60%) للفصل الرابع من عام 2024، هذا يشير إلى أن معدل نمو السيولة النقدية اقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما يعني أن الاقتصاد لا يعاني من ضغوط تضخمية.

الشكل (10) معامل الاستقرار النقدي

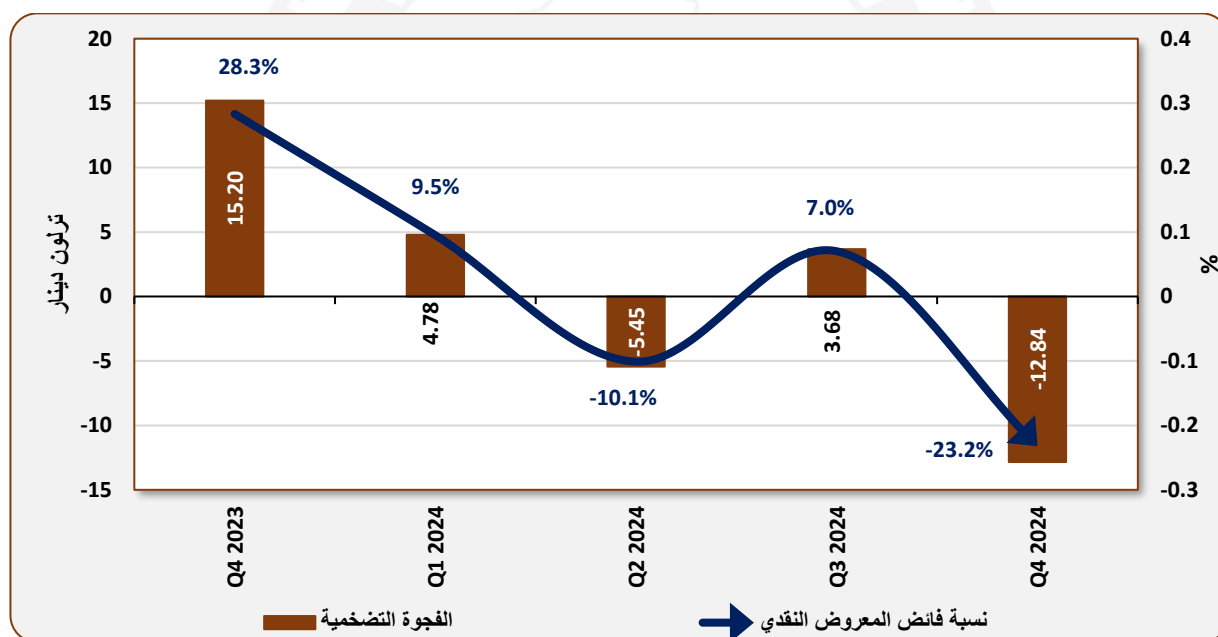


(1) للمزيد راجع تقرير الاستقرار النقدي الربع الثالث / 2024.

2.1.2 فائض المعروض النقدي²:

يستخدم المعيار لقياس الفجوة التضخمية عن طريق حساب الفرق بين التغيير في عرض النقد الضيق M1 والتغيير في الطلب على النقود خلال فترة زمنية معينة، والشكل (11) يبين أنَّ نسبة فائض المعروض النقدي انخفضت من (28.22%) للفصل الرابع من عام 2023 إلى (-23.2%) للفصل نفسه من عام 2024، وإن انخفاض معيار فائض المعروض النقدي جاء تزامناً مع الانخفاض الحاصل في الفجوة التضخمية إذ بلغت (-12.84) ترليون دينار للفصل نفسه من عام 2024، حيث أن فائض المعروض النقدي يمثل قوة شرائية زائدة لا يقابلها زيادة في حجم العرض من السلع والخدمات ستؤدي بالأسعار المحلية نحو الارتفاع.

الشكل (11) فائض المعروض النقدي

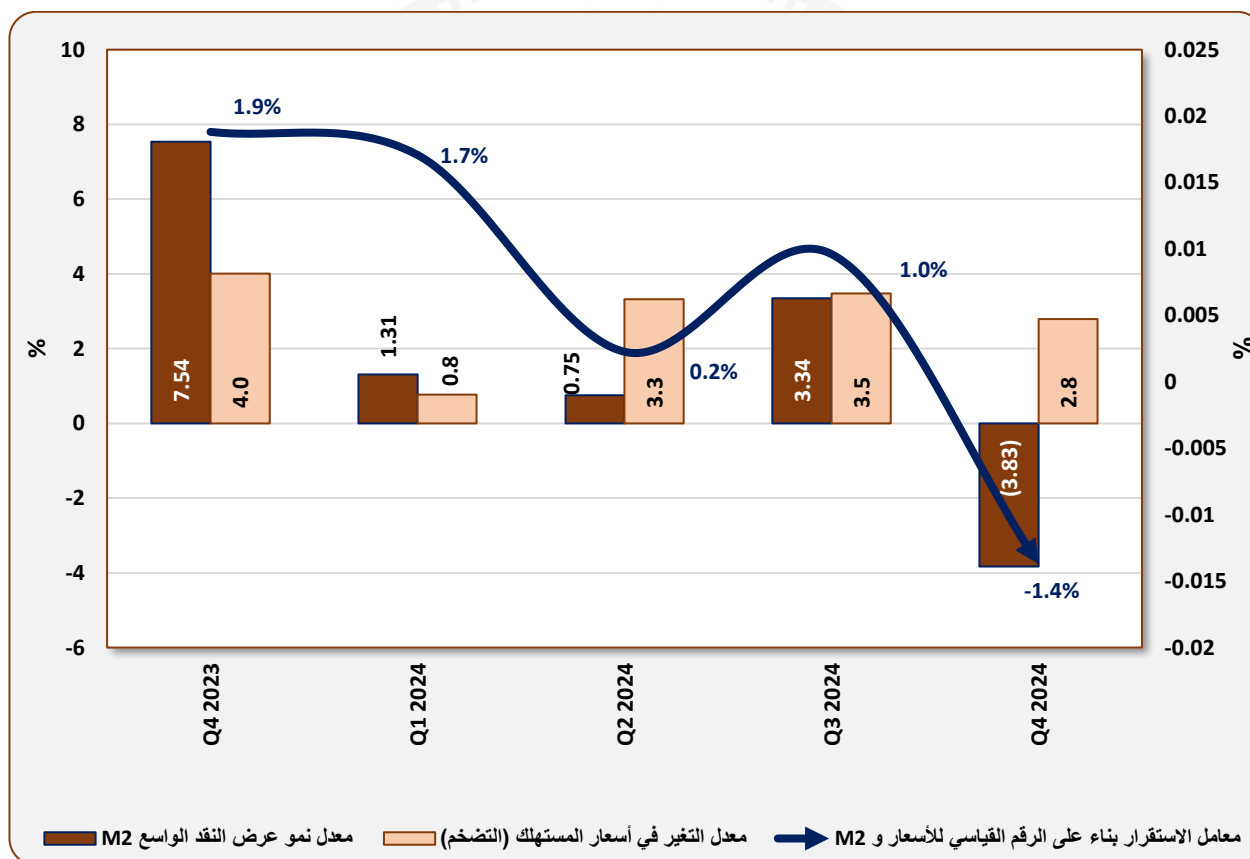


(2) للمزيد راجع تقرير الاستقرار النقدي الربع الثالث/ 2024.

3.1.2 معامل الاستقرار النقدي بناءً على مرونة عرض النقد لتغيرات الأسعار³:

يمكن قياس هذا المؤشر من نسبة التغير في عرض النقد الى نسبة التغير في الرقم القياسي للأسعار، إذ تُعدُّ هذه النسبة مؤشر مهم يعكس درجة الاستجابة النسبية، والشكل (12) يبين أنَّ قيمة المؤشر بلغ (-1.6%) في الفصل الرابع من عام 2024، نتيجة انخفاض معدل نمو عرض النقود من (7.5%) الى (-4.3%)، مما يعني أن الاقتصاد لا يعاني من ضغوط تضخمية. أي بمعنى أن عرض النقد يستجيب لتغيرات الأسعار دون حدوث تضخم في أسعار السلع والخدمات.

الشكل (12) معامل الاستقرار النقدي بناءً على مرونة عرض النقد لتغيرات الأسعار

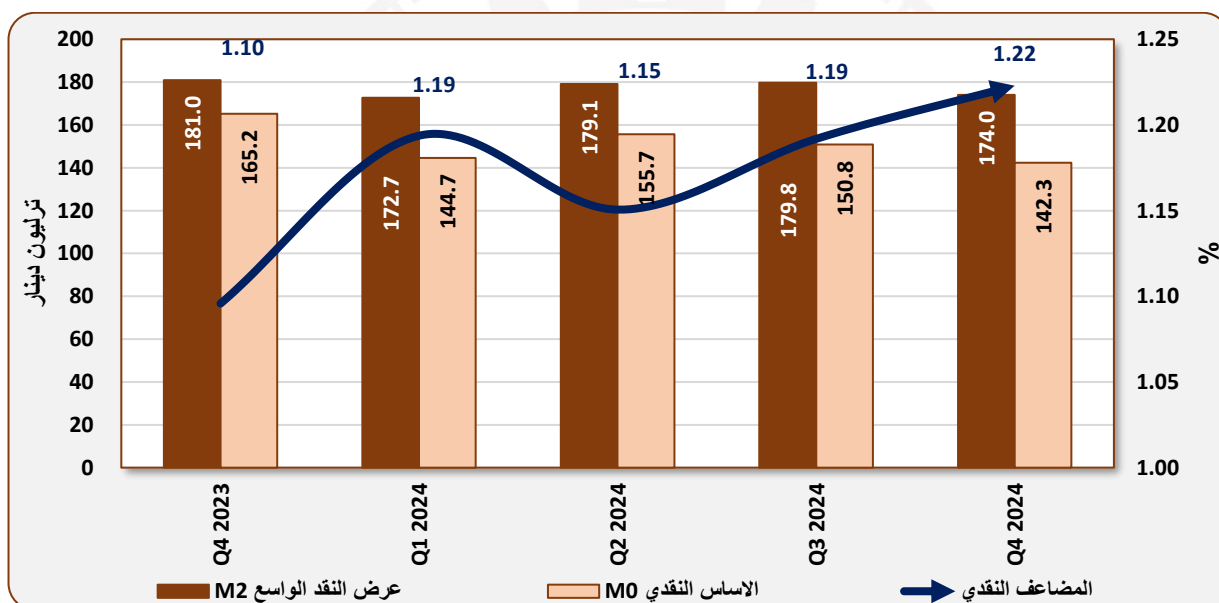


(3) للمزيد راجع تقرير الاستقرار النقدي الربع الثالث/ 2024.

4.1.2 المضاعف النقدي⁴:

يقيس المضاعف النقدي قدرة النظام المصرفي في خلق النقود والتأثير على حجمها داخل الاقتصاد الوطني ويتم ذلك خلال عملية جذب الودائع، والشكل (13) يبين أنَّ المضاعف النقدي سجل ارتفاع طفيف من (1.10) مرة للفصل الرابع من عام 2023 الى (1.22) مرة للفصل نفسه من عام 2024، مما يدل على قدرة النظام المصرفي على خلق النقد. ويعزى هذا النمو إلى انخفاض في الأساس النقدي من (165.2) ترليون دينار إلى (142.3) ترليون دينار.

الشكل (13) المضاعف النقدي

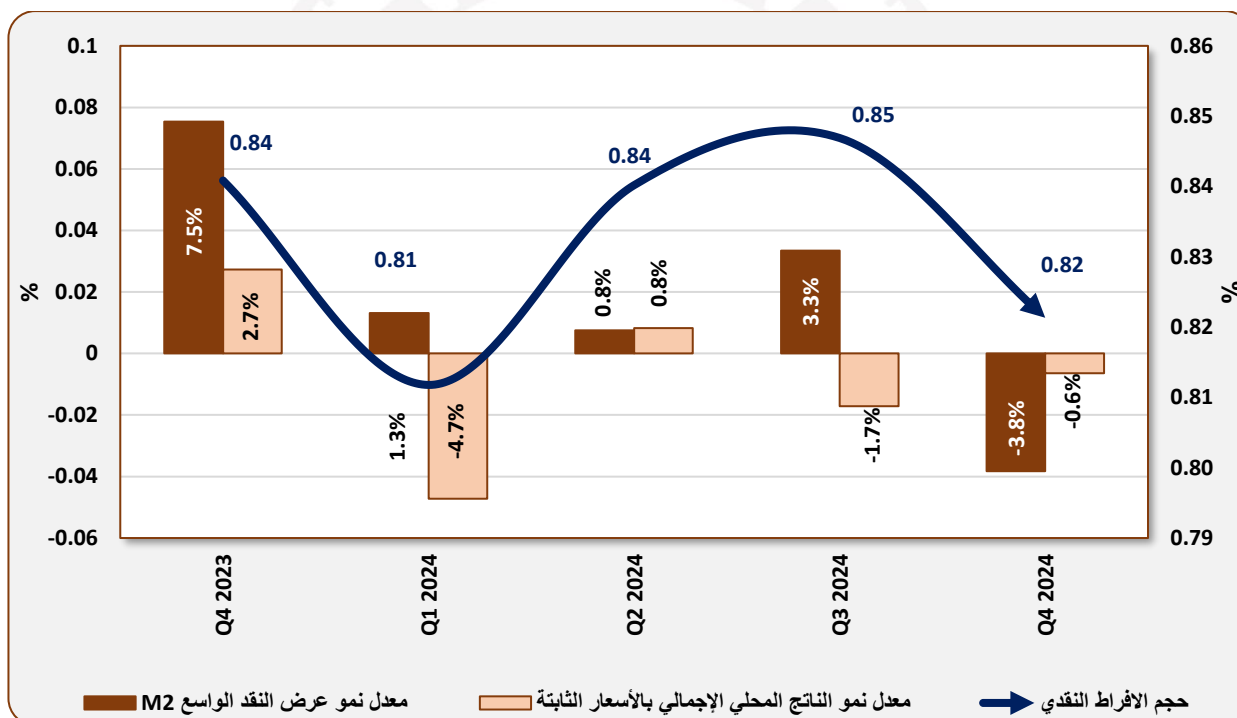


(4) للمزيد راجع تقرير الاستقرار النقدي الربع الثالث / 2024.

5.1.2 حجم الإفراط النقدي⁵:

وفق هذا المؤشر فإن سبب التضخم هو ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل مما يؤدي الى نشوء إفراط نقدي الذي يولد الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار أي حدوث تضخم، والشكل (14) يبين أن حجم الإفراط النقدي انخفض من (0.84%) الى (0.82%) للفصل الرابع من عام 2024 مقارنة في الفصل نفسه من عام 2023، ما يعني عدم وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد، فإن الناتج المحلي الإجمالي حقق معدل نمو (0.6%) بمقدار أكبر من معدل نمو عرض النقد الواسع M2 الذي انخفض ليلعب (3.8%) للمدة نفسها.

الشكل (14) حجم الإفراط النقدي

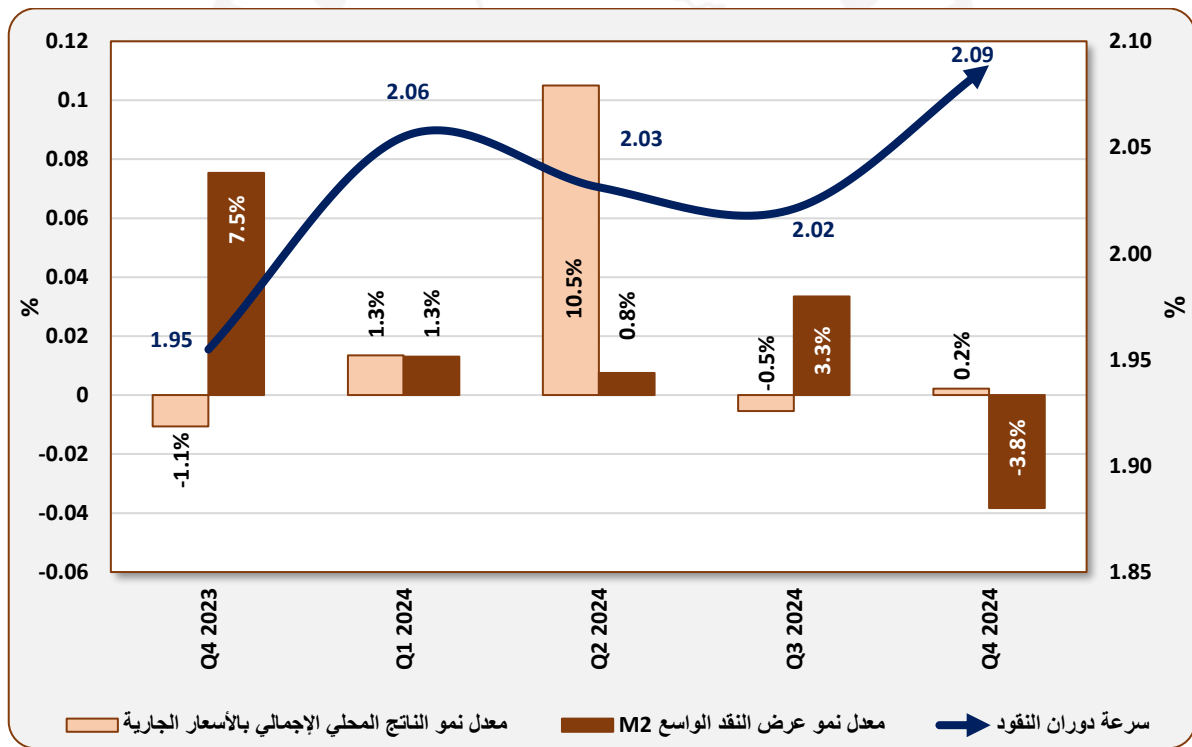


(5) للمزيد راجع تقرير الاستقرار النقدي الربع الثالث/ 2024.

6.1.2 سرعة دوران النقود⁶:

تشير سرعة دوران النقود الى عدد المرات التي يتم فيها تداول الوحدات النقدية للقيام بالمعاملات (شراء الناتج)، إذ ترتبط بعلاقة عكسية بكمية النقود المتداولة، كلما زادت الكمية المتاحة من النقود قلت سرعة دوران كل وحدة نقدية، والعكس صحيح، والشكل (15) يبين أنَّ النقود أصبحت تتحرك بشكل أسرع في الاقتصاد في عام 2024، تم استخدام كل دينار (2.09) مرة لشراء سلع أو خدمات خلال الفصل الرابع من عام 2024، مقارنةً بـ (1.95) مرة في نفس الفصل من العام 2023، وعادة ما يكون ارتفاع سرعة دوران النقود مؤشراً على زيادة في النشاط الاقتصادي، حيث يشير إلى أن الناس والشركات يقومون بإنفاق أموالهم بشكل أسرع.

الشكل (15) سرعة دوران النقود



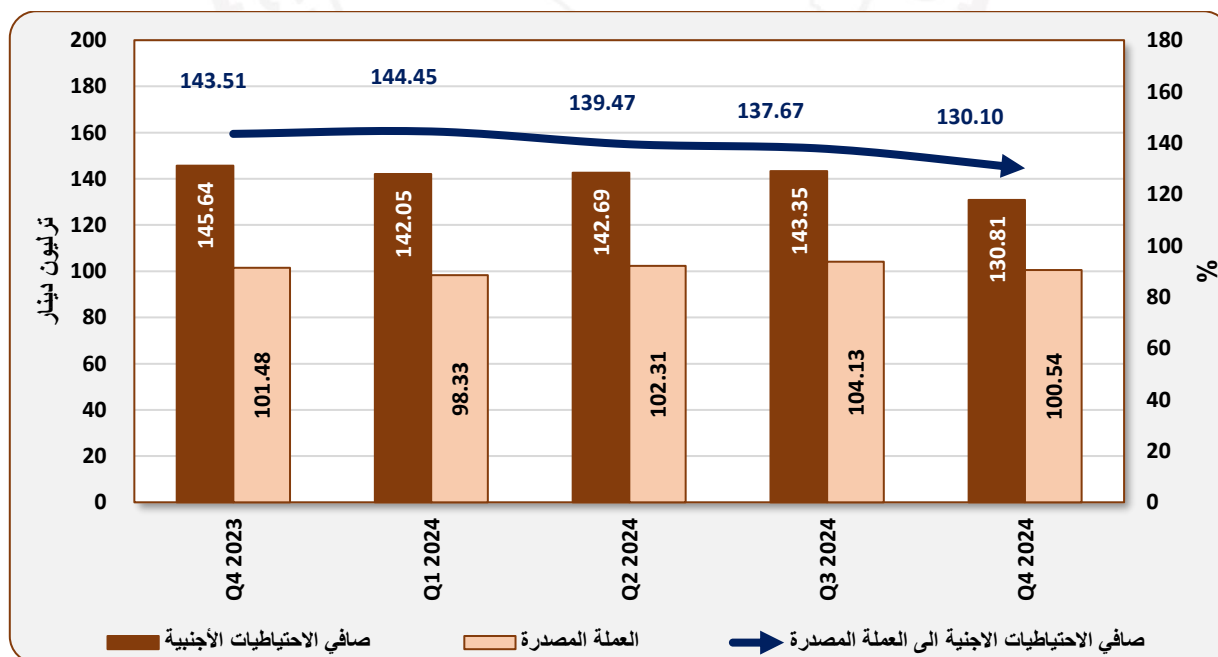
(6) للمزيد راجع تقرير الاستقرار النقدي الربع الثالث/ 2024.

2.2 كفاية الاحتياطيات الأجنبية:

1.2.2 نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة:

أن تغطية العملة المصدرة بالاحتياطيات الأجنبية المملوكة لدى البنك المركزي العراقي يعد أمر بالغ الأهمية لأن وجود احتياطيات كافية يعني الحفاظ على قيمة العملة المحلية من الانخفاض والحفاظ على مستويات مقبولة من التضخم. إذ كلما زادت نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة زادت قدرة البنك المركزي العراقي على التعقيم النقدي أكبر مما تؤثر في سوق الصرف لحماية عملته المحلية من التقلبات الحادة، ويفضل أن لا تقل النسبة المعيارية لهذه النسبة عن 100%، والشكل (16) يبين حدوث انخفاض في نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة من (143.51%) في الفصل الرابع من عام 2023 الى (130.1%) في الفصل نفسه من عام 2024. ورغم هذا الانخفاض، لا تزال أعلى من النسبة المعيارية (100%)، هذا يعني أن العراق يمتلك كمية أكبر من صافي الاحتياطيات الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية المصدرة، يشير إلى أنه يمتلك فائضاً في صافي الاحتياطيات الأجنبية، وإن كان هذا الفائض قد شهد انخفاض مقارنة بالسنة السابقة.

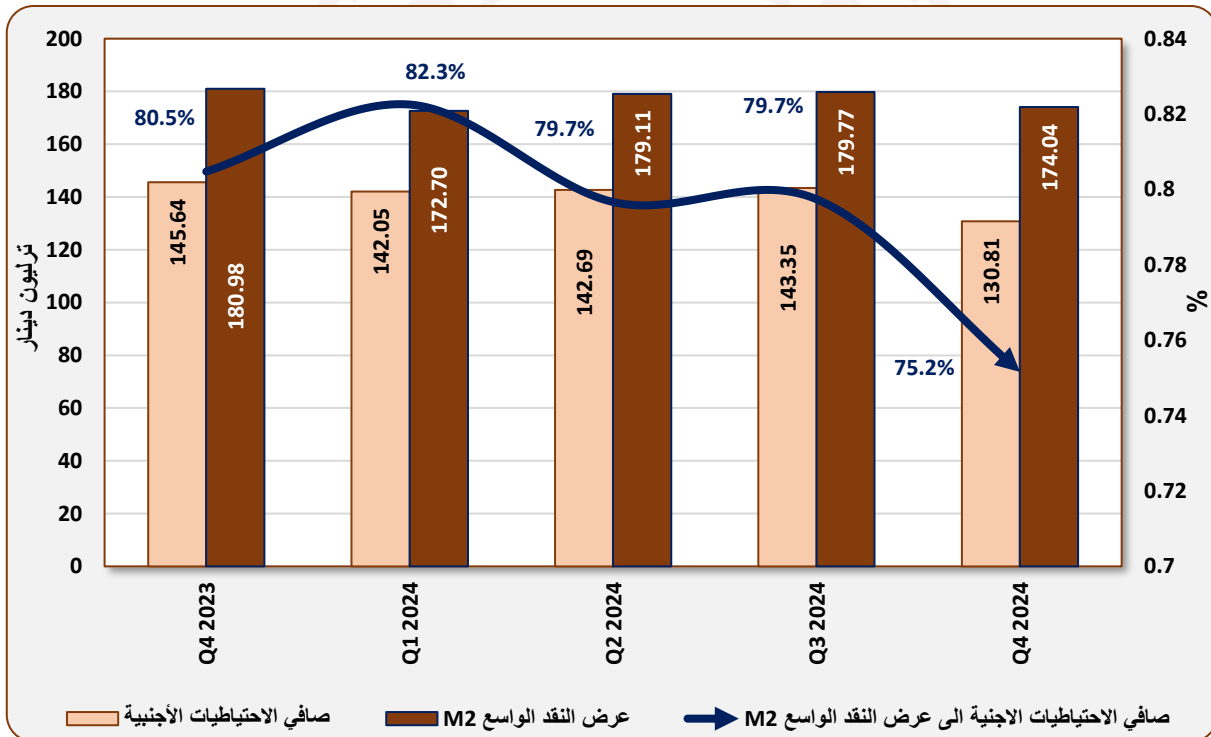
الشكل (16) نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة



2.2.2 نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع M2:

أنَّ هذه نسبة تقيس صافي الاحتياطيات الأجنبية التي تمتلكها دولة ما مقارنة بكمية النقود المتداولة في اقتصادها. أو هي مقارنة بين "النقود بالعملات الأجنبية" و"النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع"، والنسبة المعيارية 20%، والشكل (17) يبين حدوث انخفاض في نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع M2 من (80.5%) في الفصل الرابع من عام 2023 إلى (75.2%) في الفصل نفسه من عام 2024، بالرغم من هذا الانخفاض، لا تزال في مستوى آمن نسبياً مقارنة بالنسبة المعيارية (20%)، هذا يعني أن كمية صافي الاحتياطيات الأجنبية كافية للدفاع عن قيمة العملة.

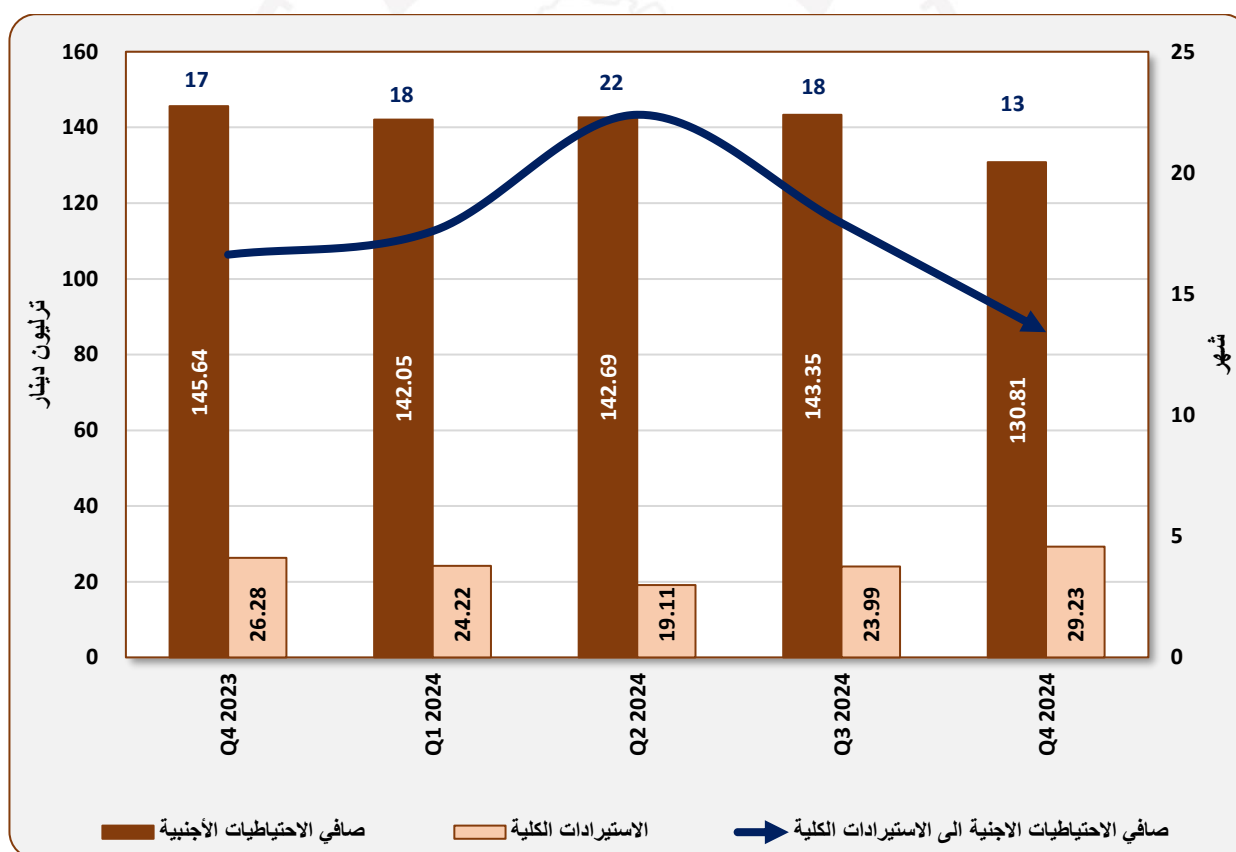
الشكل (17) نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع M2



3.2.2 مؤشر تغطية الاستيرادات:

إن تغطية الاستيرادات غالباً ما ينظر إليها باعتبارها مقياساً لعدد الأشهر التي يمكن فيها استدامة الاستيرادات إذا توقفت كل التدفقات الواردة من العملات الأجنبية، أن المعيار المستخدم هو أن تغطي هذه النسبة 6 أشهر. ويبين الشكل (18) انخفاض في نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات من (16) شهر في الفصل الرابع من عام 2023 إلى (13) شهر في الفصل نفسه من عام 2024، وبرغم من انخفاض هذه النسبة فإن الاحتياطيات التي يمتلكها العراق تغطي (13) شهر من الاستيرادات إذا لم يحصل على أي إيرادات بالعملة الأجنبية اعتباراً من الفصل الرابع لعام 2024.

الشكل (18) مؤشر تغطية الاستيرادات

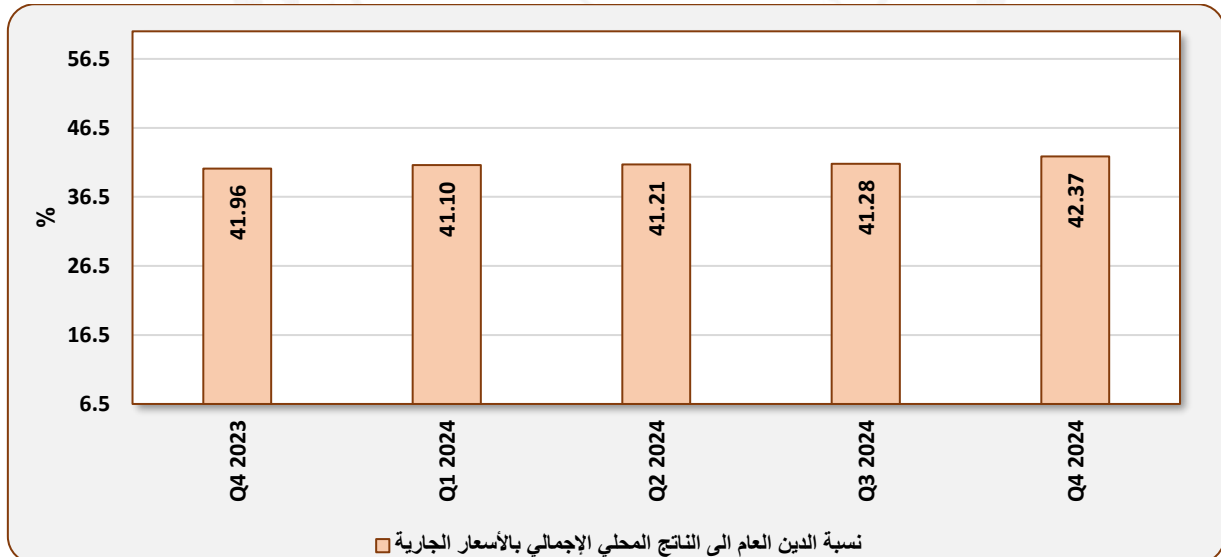


3.2 مؤشرات الانضباط المالي:

1.3.2 نسبة إجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي:

مقياس يوضح مدى قدرة الحكومة على سداد ديونها مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لها، والمعيار الدولي المسموح به وهو إلا تتعدى (60%)⁷، حيث يختلف الأمر من دولة إلى أخرى بناءً على عوامل عديدة. ومع ذلك، فإن المستويات المرتفعة جدًا من الدين غالبًا ما تعتبر مصدر قلق. ويبين الشكل (19) حدوث ارتفاع في نسبة إجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي من (41.96%) في الفصل الرابع من عام 2023 الى (42.37%) في الفصل نفسه من عام 2024؛ ويعود هذا الأمر الى وجود ارتفاع في نسبة ارتفاع إجمالي الدين العام بنسبة اكبر من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، أذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.22%)، في حين ارتفع إجمالي الدين العام للمدة ذاتها بنسبة (7.2%)، أن السبب في زيادة الدين هو حاجة الحكومة لتوفير ما يلزم من موارد مالية لتمويل الإنفاق العام ومن ثم أدى الى ارتفاع معدلات الدين العام بالتالي أن استمرار الحكومة بزيادة معدلات الدين العام سيحمل الدولة أعباء إضافية تتمثل في فوائد الدين، الأمر الذي سيؤدي الى ارتفاع نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (19) نسبة إجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

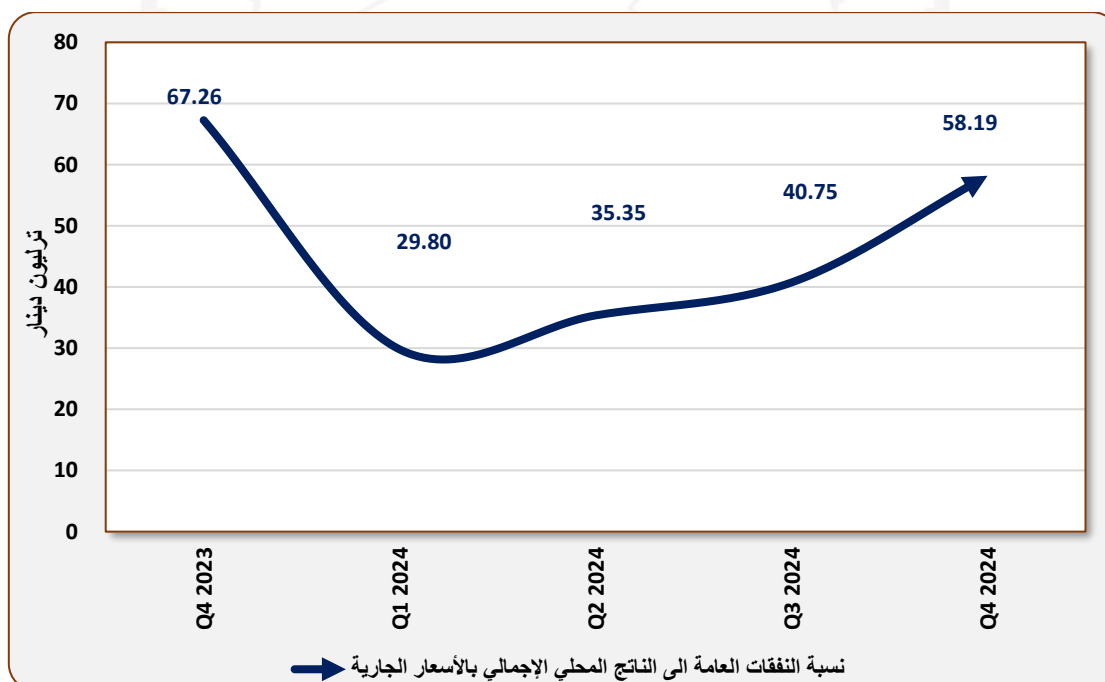


* تم الاعتماد في احتساب هذا المؤشر من خلال قسمة إجمالي الدين/ الناتج المحلي الإجمالي للفصل الحالي مضاف إليه الفصول الثلاثة التي تسبقه.

2.3.2 نسبة الإنفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي:

نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي هي أداة مهمة لقياس حجم تدخل الحكومة في الاقتصاد وتأثيرها على الاستقرار النقدي. يجب على صانعي السياسات أن يتعاملوا مع هذه النسبة بحذر، فأن ارتفاع الإنفاق العام بشكل كبير دون زيادة في الإنتاج، قد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع (أي التضخم). والشكل (20) يبين أن نسبة الإنفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من (67.26%) في الفصل الرابع من عام 2023 إلى (58.19%) في الفصل نفسه من عام 2024 هذا يعني أن الحكومة أنفقت (58.19%) من نسبة ناتجها المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الفصل الرابع من عام 2024، وهذا يعكس الدور الكبير للبنك المركزي العراقي في الدفاع عن قيمة العملة رغم ارتفاع الإنفاق العام.

الشكل (20) نسبة الإنفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي



* تم الاعتماد على الإنفاق العام بشكل مبلغ تدفقي.



البنك المركزي العراقي
Central Bank of Iraq